

الإجابة النموذجية لامتحان النهائي في مقياس
نظريات التجارة الدولية

الإجابة عن السؤال الأول (07):

أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية التكاليف النسبية هي:

- المغالاة في التبسيط : ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعده النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع ، كما تتعرض فيه الأذواق والإمكانيات الى التبدل والتغير المستمرين واللذين يؤثران على مكانة الدول التجارية؛ (01)
- تستند النظرية إلى مفهوم نظرية قيمة العمل والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع؛ (01)
- النظرية تهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل خاصة رأس المال؛ (0.5)
- تهمل النظرية نفقات النقل داخل البلد، مع أنها تعتبر بمثابة محدد للتجارة باعتبار أن هناك بلدان تتمتع بمساحة كبيرة و شاسعة قد تكون فيها تكلفة النقل المحلية لما بين الجهات أكبر بكثير من تكلفة النقل الدولية فيما بين البلدان؛ (01)
- النظرية تفترض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، كون أن قوى السوق كفيلة دائما بإصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد الوطني وبطريقة تلقائية وسريعة، إلا أن أحداث الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين قد أثبتت خطأ افتراض التوظيف الكامل وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية؛ (01)
- تفرض ثبات النفقة وعدم تأثرها بالإنتاج الكبير أو ما يعرف باقتصاديات الحجم؛ (0.5)

- تعتمد النظرية على التحليل السكوني، فهي لا تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، وهذا غير صحيح حيث ما يمثل ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك غدا؛ (01)

- ركز ريكاردو على وجود قوة تفاوضية متساوية بين البلدان، متجاهلا وجود منطق القوة والسيطرة بين مجموعتين من البلدان (المتقدمة والنامية). (01)

الإجابة عن السؤال الثاني(06):

أهم العوامل التي دفعت دول الاتحاد الأوربي الى اقامة الشراكة الأورو-متوسطة هي:

- القرب الجغرافي وضرورة تعزيز الأمن الإقليمي؛ (01)

- بروز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذه ليشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط وتدعيم موقفه في مواجهة المنافسة من طرف القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان)؛ (01)

- الحد من الهجرة من خلال بتمية بلدان الجنوب، وذلك يستوجب تقديم مساعدات أكبر ودعم الإصلاحات والاستثمار وخلق فرص العمل؛(01)

- تمثل دول الجنوب شريكا جوهريا لبلدان الاتحاد كونها مصدرا أساسيا للبتروال والغاز ويعتمد عليها في تموينه؛ (01)

- تمثل اقتصاديات بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط أسواقا هامة للاتحاد في ظل صراع القوى الكبرى على الأسواق؛ (01)

- اشتراك دول الاتحاد الأوربي مع دول الجنوب في نفس البحر يطرح مشكلة المخاطر البيئية. (01)

الإجابة عن السؤال الثالث(07)

الأثار السلبية المتوقعة في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة هي:

1- في المجال الصناعي و بعد الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الجزائر ستفقد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، كما أن الصناعة الجزائرية تركز في أغلبها على المواد الخام (الصناعات البترولية) وهذه المادة لا تدخل في اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة بل في منظمة الأوبسب، حيث أن القطاع الصناعي الجزائري يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وكذا ارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير و ضعف في ميدان التسويق. مما يعود بالضرر على النسيج الصناعي الجزائري خاصة بعد فتح السوق الوطنية أمام صناعات الدول المنطوية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة مما يعني إغراق السوق بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة مما سيكون له عواقب وخيمة على المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة إذ سيؤدي هذا الانضمام إلى حل الكثير من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة؛ (02)

2- ينتظر أن تصبح السوق الجزائرية محل أطماع واهتمام المزارعين الأجانب بعد الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لديهم القدرة على تغطية الطلب المحلي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى و في ما يتعلق بالإجراءات و التدابير الصحية فإنها تعتبر من أهم التحديات التي قد تواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري كونها تفتقر إلى معايير الصحة والتطور التكنولوجي بسبب قلة الموارد المالية والأبحاث الخاصة بهذا الجانب؛ (02)

3- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب عليها احترام سقف التعريفات الجمركية لمختلف السلع و الخدمات و غالباً ما يكون هذا السقف منخفضاً لأن تحديده يتم من خلال المفاوضات بين الجزائر و أعضاء دول المنظمة و هذا ما ينعكس سلباً على الخزينة العمومية؛ (01)

4- لم يرقى بعد قطاع الخدمات الجزائرية إلى القدرة على المنافسة الأجنبية بسبب الوضعية المتدهورة لإنتاج و تصدير الخدمات في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سينجر عنه آثار سلبية في حالة انضمام الجزائر إلى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛ (01)

5- من سلبيات مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المالي و المصرفي أن فتح الأسواق بكيفية مباشرة سوف يؤدي إلى دخول مصارف أجنبية كثيرة و كبيرة مما يجعل المصارف المحلية غير قادرة على المنافسة. (01)